



**كارثيل الإسمنت
والطاقة والنفط..
فساد يتحكم
في لبنان**

كص7



**فؤاد مخزومي
سني إشكالي
يزاحم الحريري
على الزعامة**

كص8



**الصراع على
الأراضي يهدد
بثورة جديدة
في تونس**

كص4



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأحد 20/12/2020

05 جمادى الأولى 1442

السنة 43 العدد 11917

Sunday 20/12/2020

43rd Year, Issue 11917

العرب

جعجع يكرّس القطيعة مع عون بدعوته إلى الاستقالة

مخاوف من أن يكون عون آخر رئيس للجمهورية

بـروت - في خطوة تكّرس القطيعة بينه وبين رئيس الجمهورية ميشال عون، اعتبر رئيس حزب "القوّات اللبنانية" سمير جعجع أنه "لو كنت مكان رئيس الجمهورية ميشال عون لاستقلت، وعلى كل المجموعة الحاكمة التّخّي".

وأعتبرت أوساط سياسية لبنانية أن جعجع، الذي كان تحدّث بعد اجتماع تكتل "الجمهورية القوية" الذي يرأسه، اختار دخول مواجهة مع ميشال عون الذي يستحيل عليه الإقدام على خطوة مثل الاستقالة نظراً إلى أن ذلك يتعارض مع تاريخه السياسي الذي يميّز بالعداء ورفض أي خطوة تراجع في غياب الضغط العسكري عليه.

وأشارت الأوساط السياسية اللبنانية إلى تجربة سابقة لميشال عون الذي رفض في 1990 مغادرة قصر بعبدا بعد انتخاب رئيس للجمهورية. وجاء كلام جعجع في ظل انسداد سياسي كامل في البلد عبّر عنه العجز عن تشكيل حكومة برئاسة سعد الحريري نتيجة إصرار رئيس الجمهورية على اختيار الوزراء المسيحيين وأن يكون لديه الثلث المعطل داخل هذه الحكومة.

وكان لافتاً أن كلام رئيس حزب "القوّات اللبنانية" جاء بعد ثمان وأربعين ساعة من دعوة مماثلة إلى استقالة رئيس الجمهورية صدرت عن زعيم مسيحي آخر هو النائب السابق سليمان فرنجية الذي يتزعم تكتلاً نيابياً.

إلى ذلك، بدأ نواب وسياسيون لبنانيون يبدون مخاوف صريحة من أن ميشال عون سيكون آخر رئيس للجمهورية في لبنان. فقد أعرب النائب ميشال الضاهر، وهو مستقل حالياً ويمثل مدينة زحلة، في حديث إذاعي عن خشيته من أن "يكون رئيس الجمهورية ميشال عون، آخر رئيس للجمهورية في لبنان الذي نعرفه"، معتبراً "أننا في بلد مقسم طائفيًا ومذهبيًا ولا أتوقع تآلف حكومة قبل شهر مايو المقبل وهذه هي الكارثة".

وفي حديثه بعد اجتماع لِنواب حزبه، قال جعجع أيضاً إن "على الدولة دعم الأسر المحتاجة ولا يحق لها مدّ اليد على جيوب الناس لدعمهم، ولذلك نحن ضدّ المسن بالاحتياطي الإلزامي، أي ودائع الناس".

وأضاف "الدعم كما عمل على أساسه في السنة الأخيرة جريمة لأنه

تَمّ تهريب قسم كبير منه إلى سوريا، والقسم الآخر استفاد منه كبار التجار والمستوردين وقسم آخر استفاد منه من لا يحتاج إليه".

وأشار إلى أنه "إذا لم يُمدد لشركة كهرباء زحلة، سيصبح وضع الكهرباء في زحلة كوضع المناطق اللبنانية كافة".

وقال "أثبت تسلسل الأحداث أن المجموعة الحاكمة غير كفؤة وغير قابلة للحياة من جديد، وأصبحت الأزمة في الفترة الأخيرة أزمة صلاحيات مواقع في حين أن المعركة ليست معركة صلاحيات، والمشكلة ليست بين المسلمين والمسيحيين بل في الطبقة الحاكمة التي أوصلت البلد إلى ما نحن عليه".

ولفت إلى أن "الحلّ الوحيد هو حصول انتخابات نيابية مبكرة، كي تشكّل السلطة من جديد والأزمة اليوم هي أزمة رجالات غير موجودة".

وقال "نحن تحت أحكام تشريع الضرورة لأننا في ظل حكومة مستقبلة وراينا ما حصل في تحقيق انفجار المرفأ، ونحن ارتينا مشروع انطلاقاً من أن الحق يقع على الكثير من مسؤولي الدولة".

وزاد "كنا نتمنّى أن يصل التحقيق المحلي إلى نتيجة وألا توضع العراقيل في طريقه، ولا يمكن أن نصل إلى الحقيقة إلا من خلال لجنة تقصّ للحقائق".

وأردف "يجب البدء بتقصي الحقائق من خلال لجنة مختصة، وعلى رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، الطلب من الدول الأعضاء الأصدقاء تقديم طلب للأمم المتحدة لتشكيل لجنة تقصي حقائق في جريمة المرفأ، عوضاً عن تقاذف التهم".

وقبل يومين، اعتبر جعجع خلال لقائه نواباً أوروبيين أن "المشكلة الأساسية هي النخبة الحاكمة التي تتألف من حزب الله وجماعة الرئيس عون".

وأضاف "الدعم كما عمل على أساسه في السنة الأخيرة جريمة لأنه

تَمّ تهريب قسم كبير منه إلى سوريا، والقسم الآخر استفاد منه كبار التجار والمستوردين وقسم آخر استفاد منه من لا يحتاج إليه".

وأشار إلى أنه "إذا لم يُمدد لشركة كهرباء زحلة، سيصبح وضع الكهرباء في زحلة كوضع المناطق اللبنانية كافة".

وقال "أثبت تسلسل الأحداث أن المجموعة الحاكمة غير كفؤة وغير قابلة للحياة من جديد، وأصبحت الأزمة في الفترة الأخيرة أزمة صلاحيات مواقع في حين أن المعركة ليست معركة صلاحيات، والمشكلة ليست بين المسلمين والمسيحيين بل في الطبقة الحاكمة التي أوصلت البلد إلى ما نحن عليه".

ولفت إلى أن "الحلّ الوحيد هو حصول انتخابات نيابية مبكرة، كي تشكّل السلطة من جديد والأزمة اليوم هي أزمة رجالات غير موجودة".

وقال "نحن تحت أحكام تشريع الضرورة لأننا في ظل حكومة مستقبلة وراينا ما حصل في تحقيق انفجار المرفأ، ونحن ارتينا مشروع انطلاقاً من أن الحق يقع على الكثير من مسؤولي الدولة".

وزاد "كنا نتمنّى أن يصل التحقيق المحلي إلى نتيجة وألا توضع العراقيل في طريقه، ولا يمكن أن نصل إلى الحقيقة إلا من خلال لجنة تقصّ للحقائق".

وأردف "يجب البدء بتقصي الحقائق من خلال لجنة مختصة، وعلى رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، الطلب من الدول الأعضاء الأصدقاء تقديم طلب للأمم المتحدة لتشكيل لجنة تقصي حقائق في جريمة المرفأ، عوضاً عن تقاذف التهم".

وقبل يومين، اعتبر جعجع خلال لقائه نواباً أوروبيين أن "المشكلة الأساسية هي النخبة الحاكمة التي تتألف من حزب الله وجماعة الرئيس عون".

وأضاف "الدعم كما عمل على أساسه في السنة الأخيرة جريمة لأنه

تَمّ تهريب قسم كبير منه إلى سوريا، والقسم الآخر استفاد منه كبار التجار والمستوردين وقسم آخر استفاد منه من لا يحتاج إليه".

وأشار إلى أنه "إذا لم يُمدد لشركة كهرباء زحلة، سيصبح وضع الكهرباء في زحلة كوضع المناطق اللبنانية كافة".

وقال "أثبت تسلسل الأحداث أن المجموعة الحاكمة غير كفؤة وغير قابلة للحياة من جديد، وأصبحت الأزمة في الفترة الأخيرة أزمة صلاحيات مواقع في حين أن المعركة ليست معركة صلاحيات، والمشكلة ليست بين المسلمين والمسيحيين بل في الطبقة الحاكمة التي أوصلت البلد إلى ما نحن عليه".

ولفت إلى أن "الحلّ الوحيد هو حصول انتخابات نيابية مبكرة، كي تشكّل السلطة من جديد والأزمة اليوم هي أزمة رجالات غير موجودة".

وقال "نحن تحت أحكام تشريع الضرورة لأننا في ظل حكومة مستقبلة وراينا ما حصل في تحقيق انفجار المرفأ، ونحن ارتينا مشروع انطلاقاً من أن الحق يقع على الكثير من مسؤولي الدولة".

وزاد "كنا نتمنّى أن يصل التحقيق المحلي إلى نتيجة وألا توضع العراقيل في طريقه، ولا يمكن أن نصل إلى الحقيقة إلا من خلال لجنة تقصّ للحقائق".

وأردف "يجب البدء بتقصي الحقائق من خلال لجنة مختصة، وعلى رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، الطلب من الدول الأعضاء الأصدقاء تقديم طلب للأمم المتحدة لتشكيل لجنة تقصي حقائق في جريمة المرفأ، عوضاً عن تقاذف التهم".

وقبل يومين، اعتبر جعجع خلال لقائه نواباً أوروبيين أن "المشكلة الأساسية هي النخبة الحاكمة التي تتألف من حزب الله وجماعة الرئيس عون".

حكومة حقيقية لليمن أم توزيع ما تبقى من أموال ومصالح الانتقالي الجنوبي والإصلاح يتقاسمان أهم الحقائق في حكومة «اتفاق الرياض»



تسوية تحت الاختبار

وقواعده الشعبية وبين "الشرعية" التي تتهم بالخضوع لإرادة حزب الإصلاح. وحصل المجلس الانتقالي الجنوبي على أربع حقائق في الحكومة الجديدة، هي الزراعة والري والثروة السمكية، والشؤون الاجتماعية والعمل، والنقل، والأشغال العامة والطرق، إضافة إلى تعيين وزيرين أحدهما من حصة الحزب الاشتراكي اليمني والآخر من حصة مؤتمر حضرموت الجامع من المقربين من المجلس.

كما حصل الحزب الاشتراكي اليمني على وزارة المياه والبيئة، وحصل حزب الرشد السلفي المقرب من الإخوان على وزارة الأوقاف والإرشاد، بينما احتفظ الحزب الوحدوي الناصري بحقيبة الإدارة المحلية.

وجهياً تم تعيين 11 وزيراً ينتمون للمحافظات الشمالية، فيما تم تعيين 13 وزيراً من الجنوب، بينما لم يتم تعيين أي امرأة في الحكومة، في ظل حملة تقودها الكوّنات النسائية اليمنية للاعتراض على غياب حصة المرأة التي أقرها مؤتمر الحوار الوطني.

وفي تعليق لـ"العرب" على خلوّ الحكومة من أي عنصر نسائي، قالت

وإستثناء تعيين معمر الإرياني وزيراً للإعلام والثقافة والسياحة، لم يتم تعيين أي قيادي من حزب المؤتمر في الحكومة الجديدة، كما تم استبعاد كل الأسماء التي لا تحظى بعلاقة جيدة مع منظومة حزب الإصلاح المسيطرة على مؤسسات الشرعية، في الوقت الذي توتّرت فيه بقية حقائق المؤتمر على شخصيات تنتمي لمراكز القوى، كما هو الحال مع وزارتي الاتصالات والنفط، بينما تم تعيين وزير لشغل حقيبة العدل وآخر للكهرباء من المقربين من تيار الإخوان.

وكشفت مصادر مطلعة لـ"العرب" عن تدارس عدد من قيادات المؤتمر المتواجدة في الرياض والقاهرة وعدد من العواصم الأخرى طريقة التعاطي مع الحكومة الجديدة، في ظل ما اعتبر استلاباً لحصة المؤتمر، ورفض وصاية من قبل مكونات أخرى على أسماء المرشحين التي تقدم قبل قيادات إخوانية.

وقالت المصادر لـ"العرب" إن قيادات المؤتمر قد تصدر تعليقاً رسمياً خلال الساعات القادمة على تشكيل الحكومة، معتبرة أن التهميش الذي طال الحزب قد يعزّز من حالة القطيعة بين أجنحة الحزب

ووفقاً للتشكيكة النهائية للحكومة التي بثّتها وكالة الأنباء اليمنية الرسمية، مساء الجمعة، فقد أسندت حقيبة وزارة الخارجية لسفير اليمن بواشنطن أحمد عوض بن مبارك، الذي تردّدت أنباء عن رفضه المنصب قبل موافقته في وقت لاحق، فيما احتفظ وزير الدفاع المقرب من حزب الإصلاح الفريق محمد علي المقدشي بمنصبه كوزير للدفاع، كما احتفظ وزير المالية سالم بن بريك بمنصبه في وزارة المالية، إلى جانب تعيين اللواء إبراهيم حيدان وزيراً للدخلة، وهي الحقائق السيادية الأربع التي نصّ اتفاق الرياض على منح حق اختيارها للرئيس عبدربه منصور هادي.

وحصل حزب الإصلاح في الحكومة الجديدة على خمس حقائق وزارية، هي الشباب والرياضة، والتعليم العالي والفني، والشؤون القانونية وحقوق الإنسان، (كانت مخصصة للمؤتمر) والصناعة والتجارة، والصحة.

رشاً جرهوم
هذه الحكومة لا تمثلي،
والأمل في وطن يصون
حقوقنا ككساة تضال

كما أظهرت البيانات تسجيل 534

وإستثناء تعيين معمر الإرياني وزيراً للإعلام والثقافة والسياحة، لم يتم تعيين أي قيادي من حزب المؤتمر في الحكومة الجديدة، كما تم استبعاد كل الأسماء التي لا تحظى بعلاقة جيدة مع منظومة حزب الإصلاح المسيطرة على مؤسسات الشرعية، في الوقت الذي توتّرت فيه بقية حقائق المؤتمر على شخصيات تنتمي لمراكز القوى، كما هو الحال مع وزارتي الاتصالات والنفط، بينما تم تعيين وزير لشغل حقيبة العدل وآخر للكهرباء من المقربين من تيار الإخوان.

وكشفت مصادر مطلعة لـ"العرب" عن تدارس عدد من قيادات المؤتمر المتواجدة في الرياض والقاهرة وعدد من العواصم الأخرى طريقة التعاطي مع الحكومة الجديدة، في ظل ما اعتبر استلاباً لحصة المؤتمر، ورفض وصاية من قبل مكونات أخرى على أسماء المرشحين التي تقدم قبل قيادات إخوانية.

وقالت المصادر لـ"العرب" إن قيادات المؤتمر قد تصدر تعليقاً رسمياً خلال الساعات القادمة على تشكيل الحكومة، معتبرة أن التهميش الذي طال الحزب قد يعزّز من حالة القطيعة بين أجنحة الحزب

ووفقاً للتشكيكة النهائية للحكومة التي بثّتها وكالة الأنباء اليمنية الرسمية، مساء الجمعة، فقد أسندت حقيبة وزارة الخارجية لسفير اليمن بواشنطن أحمد عوض بن مبارك، الذي تردّدت أنباء عن رفضه المنصب قبل موافقته في وقت لاحق، فيما احتفظ وزير الدفاع المقرب من حزب الإصلاح الفريق محمد علي المقدشي بمنصبه كوزير للدفاع، كما احتفظ وزير المالية سالم بن بريك بمنصبه في وزارة المالية، إلى جانب تعيين اللواء إبراهيم حيدان وزيراً للدخلة، وهي الحقائق السيادية الأربع التي نصّ اتفاق الرياض على منح حق اختيارها للرئيس عبدربه منصور هادي.

وحصل حزب الإصلاح في الحكومة الجديدة على خمس حقائق وزارية، هي الشباب والرياضة، والتعليم العالي والفني، والشؤون القانونية وحقوق الإنسان، (كانت مخصصة للمؤتمر) والصناعة والتجارة، والصحة.

رشاً جرهوم
هذه الحكومة لا تمثلي،
والأمل في وطن يصون
حقوقنا ككساة تضال

كما أظهرت البيانات تسجيل 534

سلالة جديدة من كورونا تعيد عقارب الساعة إلى الوراء في بريطانيا

لندن - أعادت سلالة جديدة من فيروس كورونا تمّ تشخيصها في بريطانيا عقارب الساعة إلى الوراء ولقت جهود مكافحة الوباء في فوضى استثنائية بعد أسابيع قليلة من انفراجة توفير اللقاحات.

ومن المقرر أن يخضع 15 مليون شخص لقيود كوفيد - 19، مع حظر التسوق في عيد الميلاد (الكريسماس) وإبلاغ البريطانيين بالبقاء في منازلهم بحكم القانون.

وأعلن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، السبت، إعادة فرض الإغلاق في لندن وجنوب شرق إنجلترا اعتباراً من اليوم الأحد، ما يعني عدم إمكانية اجتماع العائلات خلال عيد

وفاة، ارتفاعاً من 489 حالة في اليوم السابق.

وقالت الحكومة الأثني الماضي إن ارتفاع عدد الإصابات قد يكون مرتبطاً جزئياً بنوع جديد من الفيروس أكثر قدرة على الانتشار، مما دفعها إلى تشديد القيود من أجل الحد من انتشار كوفيد - 19 في لندن ومناطق أخرى من البلاد.

وأعلن كريس ويتي، أكبر مسؤول طبي في إنجلترا، السبت، أن سلالة جديدة من كوفيد - 19 اكتشفت في المملكة المتحدة يمكن أن تنتشر بوتيرة أسرع وأنه يجري العمل بشكل عاجل للتأكد من أنها لا تسبب معدل وفيات أعلى.

كما أظهرت البيانات تسجيل 534

وأضاف ويتي في بيان "كما أعلن يوم الإثنين، اكتشفت المملكة المتحدة نوعاً جديداً من فيروس كوفيد - 19".

وأضاف "نتيجة للانتشار السريع للنوع الجديد والبيانات الأولية ومعدلات الإصابة المتزايدة بسرعة... فإن السلالة الجديدة يمكن أن تنتشر بسرعة أكبر".

ومنذ أيام، أشار البروفيسور نك لومان، الخبير في مؤسسة كوفيد - 19

كما أظهرت البيانات تسجيل 534